

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الأولى

جنيف، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19187(A)



* 1 7 1 9 1 8 7 *

المحتويات

أولاً -	التوصيات السياساتية المتفق عليها الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الأولى.....	٣
ثانياً -	موجز الرئيس.....	٧
ألف -	الجلسة العامة الافتتاحية	٧
باء -	مناقشة بشأن البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تتناول الفرص والتحديات المرتبطة بذلك.....	٨
جيم -	الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي .	١٨
ثالثاً -	المسائل التنظيمية.....	١٨
ألف -	انتخاب أعضاء المكتب.....	١٨
باء -	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	١٩
جيم -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	١٩
دال -	اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.....	١٩

المرفقات

الأول -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.....	٢٠
الثاني -	الحضور.....	٢١

أولاً- التوصيات السياساتية المتفق عليها الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الأولى

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠، "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يدعو إلى المواءمة الوثيقة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ يشاطر القلق المعرب عنه إزاء استمرار فجوات رقمية كبيرة، على سبيل المثال، بين البلدان وداخلها وبين المرأة والرجل، ينبغي معالجتها من خلال جملة إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي من أجل تحسين القدرة على تحمل التكاليف، وفرص الاستفادة، والتعليم، وبناء القدرات، والتعدد اللغوي، والمحافظة على التراث الثقافي، والاستثمار، والتمويل الملائم،

وإذ يشير إلى الأحكام المعتمدة بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيروبي، تموز/يوليه ٢٠١٦)، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرة ٥٥ (ش) و(ت) من مافيكيانو نيروبي*،

وإذ يشير إلى الفقرة ١٠٠ (ص) من مافيكيانو نيروبي، الذي دعا إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،

وإذ يشير إلى تركيزه في سياساته على تعظيم المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وعلى معالجة التحديات المرتبطة بها، وبالتالي تعزيز بُدها الإنمائي،

وإذ يشدد على ما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، من أثر متزايد على التجارة العالمية والتنمية، بما في ذلك تنظيم العمل والعمالة والإنتاجية،

وإذ يسلم بأن تطور الاقتصاد الرقمي يمكن أن يُفرز فرصاً وتحديات على حد سواء للبلدان النامية، بما في ذلك من حيث القدرة على المنافسة وإنشاء سلاسل القيمة الجديدة والأعمال الحرة والإدماج الاقتصادي،

وإذ يسلم كذلك بضرورة تعزيز عمل الأونكتاد المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية، بهدف تعزيز قدرته على دعم البلدان النامية للمشاركة في تطوير الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه وعلى تقليص الفجوة الرقمية، وذلك من أجل إنشاء مجتمعات المعرفة الأكثر شمولية،

وإذ يلاحظ بقلق تراجع نسبة المعونة المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموع المعونة المخصصة للتجارة،

وإذ يلاحظ أنه لا يستخدم سوى ١٦ في المائة من سكان العالم البالغين شبكة الإنترنت لدفع الفواتير أو شراء المواد، وأنه، في حين يشتري بالفعل أكثر من ٧٠ في المائة من السكان في العديد من البلدان المتقدمة السلع والخدمات عبر الإنترنت، تقل النسبة في معظم أقل البلدان نمواً عن ٢ في المائة،

وإذ يرحب بمساهمات المشاركين المكتوبة والشفوية التي أثرت النقاش خلال دورته الأولى،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد من أجل دورته الأولى،

وإذ يرحب بالتحليل الوارد في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية،

وإذ يشدد على ضرورة تحسين الهياكل الأساسية الموسعة والقادرة على التكيف لزيادة الترابط الرقمي، مع الإشارة إلى أن تنوع مصادر التمويل العامة والخاصة ضروري لتحقيق هذه النتائج،

وإذ يلاحظ الالتزام الوارد في الغاية ٤-٤ من الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بضرورة الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠،

١- يشجع الدول الأعضاء على أن تدمج بالكامل، حسب الاقتضاء، الخطة الرقمية في خططها الإنمائية الوطنية داخل دوايب الحكم وعبرها على حد سواء؛ ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز تعاونه مع الجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة من أجل تزويد البلدان بأمانة عملية وممارسات جيدة لدعم هذا الجهد؛

٢- وإذ يحيط علماً بالأدوات التي وضعها الأونكتاد، مثل مؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية من المؤسسات التجارية إلى المستهلكين، وعمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج التتبع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني، وعمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وبمساهمة هذه الأدوات في جمع البيانات وتحليل الأوضاع الوطنية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والرقمنة، فهو يطلب إلى الأمانة أن تواصل عمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً وتوسع نطاق تلك العمليات ليشمل البلدان النامية، ويدعو الشركاء الإنمائيين القادرين على ذلك إلى مد الأونكتاد بالموارد المالية اللازمة لتمويل هذه المساعدة التقنية؛

٣- وإذ يلاحظ بقلق الطابع غير المتماثل للاقتصاد الرقمي العالمي، بما في ذلك التفاوت الحالي في الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية، الذي يؤثر بصورة مباشرة على المزايا التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية، فهو يطلب إلى الأمانة أن تواصل تحليلها لتحديات البلدان النامية في مجال الاقتصاد الرقمي،

ولا سيما التجارة الإلكترونية، الذي بدأت في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥: إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية للبلدان النامية، وأن تقدم توصيات سياساتية إلى الأعضاء لمناقشتها في الدورة المقبلة، مع مراعاة التحديات التي تواجهها البلدان النامية؛

٤- وإذ يحيط علماً بالعرض المقدم بشأن الجاهزية الإلكترونية، فهو يعرب عن قلقه لأن غالبية البلدان النامية ليست لديها بعد الهياكل الأساسية ونظم الدفع الإلكتروني والترتيبات اللوجستية الأخرى اللازمة لعمليات التجارة الإلكترونية؛

٥- يدعو الدول الأعضاء إلى استعراض المعلومات الواردة بشأنها في برنامج الأونكتاد للتبُّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني وتقديم معلومات محدثة، حسب الاقتضاء، إلى الأمانة؛

٦- يسلم بأهمية تدفقات البيانات عبر الحدود في مجال الاقتصاد الرقمي؛ ويشجع الأمانة على مواصلة عملها بشأن الآثار المترتبة على البلدان النامية؛

٧- وإذ يعترف بأن ضعف الوسائل اللوجستية لا يزال يشكل عقبة أمام التجارة الإلكترونية في العديد من البلدان النامية، فهو يشجع الأمانة على مواصلة تعاونها مع الاتحاد البريدي العالمي لدعم التجارة الإلكترونية، بما في ذلك الاستفادة من إمكانيات الشراكات بين القطاع الخاص ومكاتب البريد المحلية وفقاً لسياسات تلك البلدان وأولوياتها المحلية؛

٨- يلاحظ مع القلق الفجوة الرقمية القائمة وضعف جاهزية البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للتجارة الإلكترونية، ما من شأنه أن يؤدي إلى التوزيع غير العادل للفوائد المتأتية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ ويطلب إلى الأمانة أن تقدم تحليلاً للمجموعة الأولى من عمليات تقييم مدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية لدى أقل البلدان نمواً، وذلك لأغراض منها مناقشة السبل الممكنة لضمان المتابعة الفعالة للتوصيات المقدمة في التقييمات، وأن تحدد تدريجياً نطاق الفجوة الرقمية وتضع مؤشرات أنسب لعمليات تقييم الجاهزية الرقمية، لكي يواصل الأعضاء مناقشة هذه المسألة؛

٩- يشدد على ضرورة التفاعل الفعال بين فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها، بغية جني ثمار التأزر وتجنب الازدواجية؛

١٠- وإذ يلاحظ تشتت برامج العديد من الشركاء الإنمائيين والمؤسسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي توفر نماذج لتيسير قدر أكبر من الترابط ولخفض التكاليف ومعالجة المسائل التنظيمية، فهو يشجع استخدام منصة التجارة الإلكترونية للجميع من أجل تعزيز التنسيق، ويدعو الشركاء الإنمائيين القادرين على ذلك إلى توفير الدعم المالي لمنصة التجارة الإلكترونية للجميع والبرامج ذات الصلة؛

١١- يشجع المبادرات التي تحسن توافر الإحصاءات للبلدان النامية، بما فيها المبادرة المشتركة بين الأونكتاد واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد البريدي العالمي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة

العالمية الرامية إلى تحسين قياس التجارة الإلكترونية العابرة للحدود؛ ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى الإسهام من خلال دعم بناء القدرات في هذه المجالات؛

١٢- يوصي بإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشكل يتواءم مع الموارد المتاحة؛ ويدعو الأمانة إلى إعداد مذكرة مفاهيمية بشأن الفريق العامل واستكشاف مدى اهتمام الشركاء الإنمائيين بدعم عملياته مالياً؛

١٣- يشدد على ضرورة إشراك الجهات المعنية صاحبة المصلحة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق التجارة الإلكترونية الشاملة والمكاسب الإنمائية المتأتية من الرقمنة؛ ويرحب بمشاركة المجتمع المدني وممثلي مؤسسات الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية في مداورات دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

١٤- يقرر أن يتحدد سنوياً في كل دورة مجال التركيز الأساسي لبرنامج عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

١٥- يقرر أن يكون موضوع دورته الثانية تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية؛

١٦- يقرر أن تركز دورته الثانية على الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن للبلدان النامية أن تعزز النظم المحلية للتجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود؟

(ب) ما هي الحواجز التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالنظم الدولية للتجارة الإلكترونية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

(ج) ما هي بعض القيود التشغيلية التي تواجهها مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية عندما تنشئ نظم التجارة الإلكترونية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

(د) ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن تتعلمها البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من بعضها البعض؟

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

- ١ - عُقدت الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.
- ٢ - وسلط الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، الضوء على الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بالنظر إلى النمو المطرد في التكنولوجيات الرقمية ودورها المتزايد في الأعمال التجارية. وأشار إلى أن ظاهرة الرقمنة تحظى باهتمام متزايد في المجتمع الدولي، كما يدل على ذلك، على سبيل المثال، مشروع التحول إلى الرقمنة الذي وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمناقشات الجارية في مجموعة العشرين. والأونكتاد جزء من هذه العملية؛ وقد اعترفت الدول الأعضاء بدوره في هذا المجال وبتكيزه على الآثار الإنمائية المترتبة على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وفي مافيكيانو نيروبي، قررت إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الذي يوفر العنصر الحكومي الدولي الذي يكمل الأنشطة الجارية لبناء القدرات، مثل مبادرتي التجارة الإلكترونية للجميع وعمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وأعمال البحث والتحليل، على النحو المبين في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية. وشدد الأمين العام على أهمية مناقشات قائمة على السياسات بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من منظور إنمائي، ولا سيما بالنظر إلى الفجوة الواسعة بين البلدان وداخلها في توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واعتمادها. ومن المهم النظر فيما يمكن أن يترتب على الاقتصاد الرقمي من آثار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة ألا يُهمل أحد. ويتيح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي فرصة لتبادل الخبرات وتمهيد السبيل أمام عالم التجارة والتنمية.
- ٣ - وتناول عرض استهلاكي قدمته الأمانة مسألة تعظيم المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (TD/B/EDE/1/2). فرغم النمو القوي في مجال التجارة الإلكترونية والربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا تزال ثمة فجوات واسعة بين البلدان المتقدمة والنامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك داخل البلدان. ويتطلب توسيع نطاق التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تطوير التكنولوجيات الداعمة الرئيسية، مثل التوصيل العريض النطاق الأفضل جودةً، والحوسبة السحابية، وعلم التحكم الآلي المتقدم، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وبإعمال منظور إنمائي، يمكن أن تتأتى فرص مثل النمو الاقتصادي والتنمية من خلال خفض تكاليف المعاملات؛ وتحسين الإنتاجية؛ وزيادة نطاق مباشرة الأعمال الحرة والابتكار وإيجاد فرص العمل؛ وإزالة الحواجز التي تحول دون توسع مشاريع الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتيسير التنمية الريفية؛ وإتاحة فوائد للمستهلكين. وفي الوقت ذاته، ثمة أيضاً تحديات متصلة بالفجوات الرقمية: خطر فقدان الوظائف؛ وتزايد التفاوت في الدخل وتنامي تركيزات القوة الاقتصادية والثروة؛ وضرورة تكييف المهارات؛ والآثار السلبية على قدرة المستهلكين والمستعملين التفاوضية؛ وفقدان

الخصوصية؛ وزيادة قابلية التعرض لأخطار الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن تسعى السياسات إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد والفرص المحتملة مع معالجة التحديات والتكاليف ذات الصلة. وطرح العرض عدداً من المسائل التي ينبغي معالجتها من أجل المساعدة على تحسين فهم كيفية المضي قدماً في هذا المجال، بما في ذلك المسائل الرئيسية الثلاث التي ينبغي النظر فيها خلال المناقشات التالية.

٤- وشدد المندوبون على طابع الموضوع المعقد والمتعدد الجوانب، وأكدوا أنه ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار مجموعة من المجالات المختلفة. إن التكنولوجيات الجديدة تشكل تحدياً كبيراً للبلدان النامية، نظراً لمحدودية قدراتها. ويتطور الاقتصاد الرقمي بسرعة مختلفة في مختلف البلدان، ومن المهم جعل تطور الاقتصاد الرقمي في خدمة الاقتصادات النامية. وشدد أحد المندوبين على أهمية القطاع الخاص، وسلط مندوب آخر الضوء على دور قطاع البريد في التجارة الإلكترونية، وكذلك على دور خدمات الحكومة الإلكترونية.

باء- مناقشة بشأن البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تتناول الفرص والتحديات المرتبطة بذلك (البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي خمس مناقشات في شكل مائدة مستديرة.

١- الآثار الإنمائية للاقتصاد الرقمي

٦- ضم المشاركون في حلقة النقاش الأولى مدير مديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وأحد كبار الاقتصاديين في إدارة البحوث بمنظمة العمل الدولية؛ وأستاذاً لمادة المعالجة الآلية للمعلومات الإنمائية في معهد التنمية العالمية التابع لجامعة مانشستر.

٧- وشدد المشاركون في حلقة النقاش على الطابع المعرقل الذي يتسم به التحول الرقمي بالنظر إلى الانتشار شبه الكامل للهواتف المحمولة وخدمة الإنترنت المتنقل ذي النطاق العريض، والتحول نحو الأجهزة الموصولة، واستخدام الذكاء الاصطناعي، وظهور النماذج التجارية الجديدة. وفي هذا الصدد، ساعد إطار نظري اقترحه باحثون في جامعة مانشستر في مواصلة تعريف وتحديد المفاهيم الرئيسية والحدود المبهمة بين القطاع الرقمي والاقتصاد الرقمي والمرقمن.

٨- ويشكل تأثير التكنولوجيات الجديدة على العمالة ونوعية الوظائف مصدر قلق كبير. وأشار المشاركون الثاني في حلقة النقاش إلى أنه ينبغي، في عصر التغيير التكنولوجي السريع، ألا يركز واضعو السياسات على خطر فقدان الوظائف فقط بل كذلك على كيفية إيجاد وظائف جديدة. وتضطلع الحكومات بدور مهم في رسم معالم التحول. ولأن المستقبل ليس حتمياً، فإن الحوار الاجتماعي أمر أساسي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القدرات كي يتسنى للحكومات أن تؤثر في مستقبل الوظائف. وقد أفادت بحوث حديثة بأن نظم العمالة الرقمية، وإن كانت تؤدي في العادة إلى ظروف عمل دون المستوى المطلوب في البلدان المتقدمة، كثيراً ما

تكون آثارها على ظروف العمل في البلدان النامية أفضل في المتوسط من الظروف السائدة في البلد.

٩- وشدد المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة التنسيق بين العديد من مجالات السياسات. ومن الصعب استخدام أطر الاقتصاد القديم لمعالجة التحديات الناجمة عن نماذج الاقتصاد الجديد التجارية، ويملي الطابع المعقد وغير المتسق للتحويل الرقمي الحاجة إلى استجابات سريعة في مجال السياسات. وأشار المشاركون الأول في حلقة النقاش إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات بشكل أفقي ووفق نهج منسق ومتعدد التخصصات من أجل معالجة جوانب مثل سياسات العمالة، وسياسات التجارة، وفرض الضرائب على الشركات الرقمية، والخصوصية وملكية البيانات المخزنة في الأجهزة المتصلة. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على إمكانية التعاون مع عدد من المبادرات التي يشارك فيها الأونكتاد بالفعل، مثل مبادرة مستقبل العمل التي أطلقتها منظمة العمل الدولية، ومشروع التحويل إلى الرقمية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة البحوث الاستراتيجية بشأن الآثار الإنمائية للاقتصادات الرقمية.

١٠- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على وجود الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات والبحوث لتحسين فهم الآثار الإنمائية للتحويل الرقمي. وعلى سبيل المثال، فإن المجالات الشاملة ذات الأولوية التي ستجري منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مزيداً من البحوث بشأنها هي الوظائف والمهارات وطبيعة العمل؛ والإنتاجية والمنافسة وانفتاح الأسواق؛ والرفاه والإدماج؛ والقياس. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل أولويات البحوث في جامعة مانشستر المؤسسات الإحصائية والنظر في مصادر جديدة للبيانات من أجل تعزيز القدرات الإحصائية وتوسيع نطاقها؛ والعمل الرقمي، وضرورة قياس وفهم أثره على عدم المساواة وعدم الاستقرار؛ ومؤسسة الأعمال الرقمية وآثارها على التنمية.

١١- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار عدة مندوبين إلى توقيت الدورة المناسب وجدواها نظراً للأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وللتحديات الكبيرة الناجمة عن عملية التحويل هذه. وشدد عدة متكلمين على أن نقص الإحصاءات المناسبة يطرح صعوبات فيما يتعلق بوضع سياسات قائمة على الأدلة. وتبادل المندوبون وجهات نظرهم بشأن المجالات ذات الأولوية في المستقبل فيما يتعلق بالتدخلات السياسية، وكذلك بشأن المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما فيها المبادرات التالية: برنامج بنغلاديش الرقمي في أفق عام ٢٠٢١؛ واستعراض الأونكتاد لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، بما في ذلك استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية أطلقت مصر بعدها عملية إجراء أول دراسة استقصائية وطنية لقياس التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال المنتهية الصغر والأسر المعيشية والأفراد؛ ومبادرة إستونيا لنظام الإقامة الإلكتروني ومشروع للاعتراف القانوني بمسؤوليات الروبوتات في القانون المدني؛ وتركيز المملكة العربية السعودية على أهمية تبسيط اللوائح التنظيمية للاقتصاد الرقمي؛ ومبادرة في السنغال لإنشاء فريق عامل تقني معني بالتجارة الإلكترونية من أجل تنسيق الاستجابات السياسية الحكومية؛ والمبادرة السنغافورية للدولة الذكية، وبرنامج تسريع وتيرة تنمية المهارات التقنية، والمبادرة التنظيمية

الخاصة برواد مشاريع الأعمال الرقمية؛ واستعراض الأونكتاد للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار: ليسوتو؛ والخطة الرقمية للاتحاد الأوروبي.

١٢- واتفق المندوبون والمشاركون في حلقة النقاش على أن السياق الديناميكي للتغير التكنولوجي السريع يستدعي المرونة والسرعة في رسم السياسات والتفكير خارج الإطار التقليدي. وتكتسي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي طابعاً شاملاً لعدة قطاعات، ويتطلبان اتباع نهج كلي عبر التكامل بين مختلف مجالات وضع السياسات، وكذلك التعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتتصل التحديات السياسية الرئيسية التي أثارها المندوبون باحتياجات مختلفة، مثل تطوير الهياكل الأساسية الرقمية؛ وتعزيز التشغيل المتبادل بين المؤسسات والتنسيق عبر الحدود؛ وحماية حقوق المواطنين على شبكة الإنترنت وضمان أمن الفضاء الإلكتروني؛ وتكليف المهارات ونظم التعليم؛ وتطوير قدرات الاقتصاد الرقمي في أقل البلدان نمواً؛ ومعالجة الضوابط المتصلة بالحلل اللوجستية والهياكل الأساسية المادية؛ وتحسين سبل الحصول على التمويل وتعزيز حلول الدفع عبر الإنترنت؛ وزيادة الوعي بالفرص المتاحة في مجال التجارة الإلكترونية؛ والحصول على مزيد من المساعدة التقنية فيما يتعلق بصياغة استراتيجيات التجارة الإلكترونية والأطر القانونية والتنظيمية التي تشجع الابتكار. وبالنظر إلى اختلاف الظروف باختلاف البلدان وإلى تباين السرعة في اعتماد نظام الاقتصاد الرقمي، فلا يوجد نهج واحد مناسب لجميع الحالات، ويكتسي التجريب أهمية فيما يتعلق بوضع السياسات. ومن شأن تبادل الخبرات خلال دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أن يساهم في تطوير القدرات على تسخير الاقتصاد الرقمي للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان إلى إدماج استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتجارة الإلكترونية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأخيراً، حصل توافق واسع في الآراء على أنه ينبغي استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة الناس وعدم إهمال أحد.

٢- إرساء المزايا التنافسية من خلال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في البلدان النامية

١٣- ضم المشاركون في حلقة النقاش الثانية، التي ركزت على السؤال التوجيهي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي - ما الذي تحتاج إليه البلدان النامية لإرساء المزايا التنافسية من خلال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟ - المديرية التنفيذية لمؤسسة LIRNEasia وأستاذاً في جامعة غاستون بيرغر في السنغال.

١٤- وعرضت الأمانة، في مقدمتها حلقة النقاش، مؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية من المؤسسات التجارية إلى المستهلكين، وأشارت إلى أنه، رغم نمو التجارة الإلكترونية والفرص المتاحة في مجال الاقتصاد الرقمي، توجد دلائل على أن فجوة التجارة الإلكترونية كبيرة. ففي معظم أقل البلدان نمواً، يشكل المتسوقون عبر الإنترنت نسبة ٢ في المائة أو أقل من السكان، في حين يمثلون حوالي ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من السكان في العديد من البلدان النامية. ويبين المؤشر مدى جاهزية البلدان لاستغلال إمكانات التجارة الإلكترونية. ويوجد ضمن الاقتصادات العشرة الأولى في مؤشر عام ٢٠١٧ عدد كبير من البلدان المتقدمة التي سجلت قيماً مماثلة. وضمن البلدان النامية العشرة الأولى، يبين المؤشر قدرات أكبر من التفاوت: فالاقتصادات الأربعة الأولى

اقتصادات عالية الدخل في شرق آسيا، وثمة اقتصاد واحد في أفريقيا واقتصاد واحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمؤشر أفريقيا وأمريكا اللاتينية أقل من متوسط المؤشر العالمي.

١٥- وقدمت المشاركة الأولى في حلقة النقاش نتائج دراسات استقصائية وطنية وإقليمية حديثة العهد بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وسلطت الضوء على المشاكل المتصلة بتوافر وموثوقية البيانات ذات الصلة لقياس التقدم الملموس. والبنات الأساسية التي من شأنها أن تمكن المواطنين من مباشرة معاملات التجارة الإلكترونية هي الربط المعقول التكلفة بشبكة الإنترنت، وآليات الدفع، وآليات الإيصال، وتحديد المواقع الجغرافية للعناوين، والأدوات القانونية والتنظيمية. وتجري مجموعة من أنشطة التجارة الإلكترونية في الاقتصادات الناشئة، ولكن نسبة من يستعملون شبكة الإنترنت من سكان العديد من بلدان جنوب آسيا أقل من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة ونسبتهم في أفريقيا أقل من ذلك. غير أن دراسات استقصائية حديثة تُظهر أن أمريكا اللاتينية أحرزت تقدماً في الحصول على خدمة الإنترنت واستعماله. ولكن المشاركة في حلقة النقاش شددت على أن إتاحة نوعية جيدة من الهواتف المحمولة وخدمة الإنترنت المعقولة التكلفة لا تكفي لزيادة استخدام شبكة الإنترنت.

١٦- وشدد المشاركون الثاني في حلقة النقاش على أن مستويات استخدام الإنترنت في البلدان الأفريقية منخفضة. فرغم أن المنطقة تُعتبر ذات إمكانات كبيرة للنمو في المستقبل، فثمة عقبات كبيرة تمنع تحويل التحديات المتصلة بالهياكل الأساسية للربط بالإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نقاط قوة. ووجود مؤسسات الأعمال في سلاسل القيم الرقمية غير كافٍ، والاقتصادات في أفريقيا غير قادرة على الاستفادة بالشكل المناسب من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. وأشار المشاركون إلى أن المنطقة هي الأقل تقدماً في الاقتصاد الرقمي، رغم أن احتياجاتها هي الأكبر وإمكاناتها لتحقيق النمو كبيرة. ولتغيير هذا الوضع، يتعين على الحكومات أن تعالج تحديات الثقة الرقمية، من خلال ضمان الأطر القانونية المناسبة، وتحديات السيادة الرقمية والتحول الرقمي، من خلال استراتيجيات رقمية تتلاءم والظروف المحلية. ويتسبب في تفاقم هذه التحديات طغيان الطابع غير الرسمي بدرجة كبيرة. وقد أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أمثلة ناجحة، مثل انتشار الخدمات النقدية المتنقلة في شرق أفريقيا بسبب عدم وجود بطاقات الائتمان، وهو ما أتاح الفرصة لتحقيق قفزة نوعية، رغم أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. ولا يزال عدم وجود آليات الدفع الإلكتروني يشكل عقبة رئيسية أمام نمو التجارة الإلكترونية. ومن المهم أيضاً تعزيز التثقيف المالي والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وأخيراً، شدد هذا المشاركون على أن آليات الدفع الإلكتروني الدولية، التي يمكن أن تساعد في تيسير ما يتصل بالتجارة الإلكترونية من العمل عبر الإنترنت والصادرات عبر الحدود، غير متاحة في عدد من البلدان، وهو ما يجد بالتالي من إمكانات التجارة الإلكترونية.

١٧- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، اتفق العديد من المندوبين على أن قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أمر بالغ الأهمية لرسم السياسات. وعلى سبيل المثال، تبادل المندوبون الخبرات في أذربيجان وألمانيا وأوغندا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغواتيمالا وكوستاريكا ومصر والمملكة العربية السعودية وموريشيوس. وشدد المندوبون والمتكلمون على ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والاستفادة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ومعالجة المخاطر المرتبطة بهما. ولهذا المسألة أهمية بالغة في دعم

المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في دخول عالم التجارة الإلكترونية لتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية. وشدد عدة مندوبين ومتكلمين على نقص المهارات الرقمية باعتباره عائقاً رئيسياً لنمو التجارة الإلكترونية في البلدان النامية، لأن هذه المهارات أساسية لتسيير الأعمال التجارية في مجال التجارة الإلكترونية ولتيسير مشاركة المستهلكين.

١٨- وتشمل العناصر الرئيسية لتيسير التجارة الإلكترونية تحسين القدرات والربط بالإنترنت والهياكل الأساسية والخدمات اللوجستية والتمويل والحلول المتاحة للدفع، وكذلك ضرورة بناء الثقة والتوعية. وقد شدد عدة مندوبين على أهمية توافر المحتوى المحلي ذي الصلة، فضلاً عن البيانات المفتوحة. وأبرز العديد من المندوبين والمتكلمين الدور المركزي لتوافر بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة لدعم التجارة الإلكترونية، بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني، وحماية البيانات، والمعاملات الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية والمنافسة وحماية المستهلك. وبخصوص التجارة العالمية وقضايا الاستثمار المتصلة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، فقد شدد بعض المندوبين والمتكلمين على ضرورة الانفتاح، في حين أعرب مندوبون آخرون وممثلو المنظمات غير الحكومية عن قلقهم إزاء تدفقات البيانات عبر الحدود والمناقشات بشأن هذه المسألة في إطار منظمة التجارة العالمية. وشدد بعض المندوبين على العقبات التي تعيق قدرة مؤسسات الأعمال في بعض البلدان على بيع منتجاتها عبر منصات التجارة الإلكترونية العالمية. وأخيراً، حصل اتفاق واسع النطاق على أهمية معالجة مشكلة الحواجز التي تعترض التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

٣- تعزيز الهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية في البلدان النامية

١٩- ضم المشاركون في حلقة النقاش الثالثة، التي ركزت على السؤال التوجيهي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي - ما الذي يمكن أن تفعله البلدان النامية من أجل تعزيز هياكلها الأساسية المادية والتكنولوجية؟ - منسق شؤون لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، التابعة لكل من الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومدير شعبة وضع السياسات، في جمعية الإنترنت؛ وأحد الخبراء الاقتصاديين الرئيسيين في قطاع الممارسات العالمية للتجارة والقدرة التنافسية، في البنك الدولي.

٢٠- وشدد المشاركون الأول في حلقة النقاش على أن الفجوة الرقمية بين البلدان لا تزال قائمة وما فتئت تتزايد بظهور تكنولوجيات جديدة. كما لا تزال الفجوات قائمة على الصعيد الوطنية، حيث توجد فوارق ملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية. وتتفاوت تكلفة نشر خدمة التوصيل العريض النطاق، وسعرها في المناطق النائية مبالغ فيه، وهو ما يسبب مشاكل الجدوى التجارية. وهناك أيضاً فجوة رقمية متزايدة بين الجنسين. غير أنه توجد وسائل مختلفة لسد هذه الفجوات؛ وتزايد كفاءة القطاع الصناعي ويجري اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالسياسات. ومن حيث العرض، تتوافر عدة خيارات سياسية، منها تقاسم شبكات الهواتف المحمولة، والاستفادة من هياكل أساسية غير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة الطيف الترددي والالتزامات المتعلقة بالتغطية والتفويض يجعل خدمة شبكات الجيل المقبل متاحة بالجملة وبأسعار يمكن تحملها. ومن حيث الطلب، تشمل الخيارات السياسية حملات عامة لتعزيز الوعي الرقمي، ومنافذ عامة للمعلومات، وإعانات أو رسوم اجتماعية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، وخفض ضريبة القيمة المضافة على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيراً، أشار

المشارك إلى أنه، فيما يتعلق بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حصل تحول من المشغلين إلى مبدعي المضامين فيما يخص القيمة المحصلة.

٢١- وأشار المشارك الثاني في حلقة النقاش إلى أن الوصول إلى الإنترنت مهم، ولكن ينبغي أن يكون مجدياً وأن يكون بإمكان الناس استخدامه لأغراض إنتاجية. وتتألف البيئة التمكينية من ثلاثة عناصر رئيسية متصلة بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهياكل الأساسية والمهارات والحوكمة. ففيما يتعلق بالهياكل الأساسية، ثمة متطلبات معينة لخفض تكاليف تداول المعلومات والاستخدام تشمل شبكات الألياف الضوئية، والكابلات البحرية، ونقاط التبادل على الإنترنت. ويكتسي إنشاء المحتوى المحلي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية، لأن محتوى معظم صفحات الإنترنت متاح باللغة الإنكليزية، وينبغي تحسين المهارات الرقمية لإيجاد بيئة شاملة للجميع وعدم إهمال أحد. وأخيراً، شدد المشارك على أهمية اتخاذ تدابير لتحسين الحوكمة، مثل تلك المتعلقة بالتوصيل العريض النطاق، والأنظمة التجارية، ومسؤولية الوسطاء، والحوافز الاستثمارية. ومن المهم إتاحة الربط بشبكة الإنترنت لغير المرتبطين بها، وأحد الحلول الممكنة لتوفير الخدمة في المناطق الريفية أو النائية هو إنشاء شبكات مجتمعية.

٢٢- وشدد المشارك الثالث في حلقة النقاش على أن البيئة المواتية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تقتضي أعمال ممارسات البنك الدولي العالمية المتعددة. وعلى الصعيد العالمي، يتمثل العائق الأول لتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية في نقص إمكانيات التوصيل الرقمي. وينبغي أن تشكل إتاحة الإنترنت عالمياً بأسعار معقولة أولوية عالمية، ويتطلب الأمر مزيجاً حكيماً من المنافسة التجارية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتنظيم الفعال لشبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أثبتت المساعدة الإنمائية الدولية قيمتها في دعم تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، شدد استعراض عام ٢٠١٧ الشامل للمعونة من أجل التجارة على المشاركة المتعددة الجوانب للقطاع الخاص في التجارة الإلكترونية وفي تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع. وتشكل الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية عوامل محفزة لاستثمارات القطاع الخاص في الربط بالإنترنت. وشدد المشارك على أن مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة تتطلب إشراك القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية وفي إصلاحات الأطر التنظيمية، كما يتجلى في مختلف مشاريع البنك الدولي.

٢٣- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، تبادل المندوبون الخبرات فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال في باكستان وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة والمملكة العربية السعودية وموريشيوس وميانمار. ويتعين على الحكومات أن تيسر التنسيق بين الوكالات ومع الشركاء من القطاع الخاص. ويجب على السلطات، بالتعاون مع الشركات الخاصة، أن تحفز الاستثمارات وتيسر إجراءات الاستثمار بغية تشجيع المشغلين على نشر شبكات الألياف الضوئية، بما في ذلك في المناطق النائية. ولا تزال ثمة فجوة كبيرة بين الاحتياجات الاستثمارية والمعونة المقدمة من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية.

٢٤- وشدد عدة مندوبين على أهمية وضع استراتيجيات وطنية تيسر الربط بشبكة الإنترنت والوصول إليها. وينبغي للحكومات أن تعزز بيئة متمسمة بالإنصاف والمنافسة تشجع الداخلين

الجدد إلى سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمنع إساءة استعمال القوة السوقية. ومن اللازم التفكير في مسائل أخرى غير الهياكل الأساسية؛ فالتعليم والمهارات الحاسوبية أيضاً دور مهم في تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٢٥- وأبرز بعض المندوبين أهمية الهياكل الأساسية البريدية بوصفها عاملاً ميسراً للتجارة الإلكترونية. فمن اللازم وجود هياكل أساسية مادية لإيصال السلع بعد شرائها عبر الإنترنت. وتكتسي الهياكل الأساسية المادية والخدمات اللوجستية أهمية حاسمة لضمان التجارة الإلكترونية الشاملة، ولا سيما في المناطق الريفية والناحية. وشدد بعض المندوبين على أهمية تقليص تكلفة المعدات اللازمة لبناء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة الشخصية، وذلك على سبيل المثال، من خلال الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على هذه المعدات، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على التنمية العامة لبلد ما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٦- وشدد كثير من المندوبين والمتكلمين على العائق الذي يطرحه أمام التجارة الإلكترونية نقص تسهيلات الدفع الإلكتروني في البلدان النامية. ففي عدة بلدان، تتاح إمكانيات محدودة للاستفادة من الحسابات المصرفية أو الحلول الابتكارية مثل الخدمات النقدية المتنقلة، ويجري معظم التجارة الإلكترونية من خلال الدفع النقدي لدى التسليم، وهي ممارسة تخضع لقيود، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في التجارة الإلكترونية الدولية. وأخيراً، يكتسي تيسير التجارة أهمية حاسمة أيضاً للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

٤- الشراكات المؤثرة بين البلدان المتقدمة والنامية من أجل زيادة الفرص إلى أقصى حد والتصدي للتحديات فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٢٧- ضم المشاركون في حلقة النقاش الثالثة، التي ركزت على السؤال التوجيهي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي - كيف يمكن للبلدان المتقدمة أن تقيم شراكات مع البلدان النامية بأكثر الطرق تحقيقاً للأثر، من أجل زيادة الفرص إلى أقصى حد والتصدي للتحديات فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟ - المدير التنفيذي لأمانة الإطار المتكامل المعزز، في منظمة التجارة العالمية؛ والممثل الدائم لمتدى جزر المحيط الهادئ لدى منظمة التجارة العالمية؛ ورئيس مجلس الأعمال التجارية من أجل تنمية التجارة الإلكترونية.

٢٨- وأشارت الأمانة، في مقدمتها حلقة النقاش، إلى الحاجة الملحة لتقديم الدعم الفعال للبلدان النامية من أجل المشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما، بالنظر إلى الوتيرة السريعة التي يتطور بها الاقتصاد الرقمي وإلى الفجوات الرقمية التي لا تزال قائمة. وثمة عدة سبل تتيح للشركاء الإنمائيين إمكانية تقديم الدعم. ومن السبل التي يمكن استكشافها التعاون الثنائي، والبرامج المتعددة المانحين، والمبادرات الإقليمية والعالمية، وتبادل الخبرات في مجال السياسات، على سبيل المثال في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتوظف مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع ومنصتها الإلكترونية، على وجه الخصوص، المعارف القائمة وتستفيد إلى أقصى حد من أوجه التأزر، التي تيسر الحصول على المعلومات والموارد من الشركاء في سبعة مجالات سياساتية متصلة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويمكن تعزيز الاستفادة من هذه المنصة من خلال زيادة وعي

المستفيدين المحتملين بها واستخدامهم لها لالتماس المعلومات والمساعدة، وزيادة المساهمات الفنية المقدمة من شركاء المبادرة وضمان التمويل الثابت لتحسين الأداء الوظيفي للمنصة وصيانتها والاضطلاع بأنشطة التوعية.

٢٩- وتناول المشاركون الأول في حلقة النقاش بالتفصيل الكيفية التي يمكن أن تدعم بها المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الإلكترونية أقل البلدان نمواً في اغتنام الفرص المتاحة في مجال التكامل الرقمي والتكنولوجي. وعلى سبيل المثال، حددت الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في الإطار المتكامل المعزز الأولويات الرقمية، والإطار شريك في مبادرة التجارة الإلكترونية للجمع ويدعم عمليات الأونكتاد للتقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، التي توفر مخططاً للإصلاحات الرقمية التي يمكن أن تقوم بها الحكومات في أقل البلدان نمواً، وتحدد مجالات الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات في الهياكل الأساسية الرقمية وتوفر قاعدة أدلة للمانحين والشركاء الإنمائيين الذين يقدمون المساعدة التقنية.

٣٠- وتناول المشاركون الثاني في حلقة النقاش خبرات بلدان في منطقة المحيط الهادئ في مجال العمل مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بمسائل التجارة الإلكترونية. وجمعت حلقة عمل إقليمية نظمها في حزيران/يونيه ٢٠١٧ كل من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد مختلف الجهات المعنية صاحبة المصلحة المنتمية إلى ١٤ بلداً في المنطقة لتحديد التحديات والفرص، ودعت إلى وضع خريطة طريق إقليمية لتوجيه تنمية التجارة الإلكترونية على الصعيد الوطني وتحديد التجارة الإلكترونية باعتبارها أولوية في الاستراتيجية الإقليمية للمعونة من أجل التجارة. وطلب منتدى جزر المحيط الهادئ إلى الجهات المانحة مواصلة العمل مع منطقة المحيط الهادئ ودعم الجهود الوطنية والإقليمية، ويدعم شركاء دوليون مثل الإطار المتكامل المعزز والأونكتاد البلدان في معالجة التحديات المتصلة بالتجارة الإلكترونية. ويكتسي اعتماد الشركاء الإنمائيين لنهج منسق أهمية في ضمان عدم تشتت الموارد المحدودة لدول المحيط الهادئ الجزرية.

٣١- وأشار المشاركون الثالث في حلقة النقاش إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يوفر معلومات بشأن حلول جديدة لإزاحة الضوائق التي تعيق التجارة الإلكترونية أو لتحفيز الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات في مجال التجارة الإلكترونية في البلدان النامية. ومن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في بناء قدرات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وصاحبات مشاريع الأعمال على المشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها، وأن تساهم في المقاييس المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وأن تنشئ روابط بين الشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويتعين على البلدان النامية أن تشجع شركاتها ومؤسسات قطاعها الخاص على الانضمام إلى مجلس الأعمال التجارية من أجل تنمية التجارة الإلكترونية، لضمان إدراج آرائها في المستقبل في أعمال مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

٣٢- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، تبادل المندوبون الخبرات فيما يتعلق بالشراكات الإنمائية، على سبيل المثال في أذربيجان والأرجنتين وبنغلاديش وساموا والسنغال وعمان والمملكة العربية السعودية. وأشار المندوبون إلى الأهمية التي يوليها شركاء إنمائيون، مثل ألمانيا والسويد، إلى تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ وتناولوا بالتفصيل برامج المساعدة في بناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك لدعم التجارة الإلكترونية للجميع وعمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية؛ وأكدوا

أهم سيواصلون العمل مع الأونكتاد والشركاء في هذا المجال. وتتيح عمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية لأقل البلدان نمواً إمكانية اتخاذ القرار بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في تعظيم الفرص المتاحة في مجال الاقتصاد الرقمي ومعالجة العوائق التي تمنع المشاركة فيه. وشدد ممثلو المنظمات الحكومية الدولية الشريكة في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، مثل مركز التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التجارة العالمية، على أهمية الشراكات في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٣٣- واتفق عدة مندوبين ومتكلمين على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تشكل وسائل مهمة لتنمية المهارات الرقمية والتجارية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل أغلبية الشركات في البلدان النامية. وقد أُدرجت في منصة التجارة الإلكترونية للجميع بعض الحلول الرامية تحديداً إلى بناء قدرات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى مدّها بأدوات التجارة الإلكترونية ويجري تنفيذها في بعض البلدان. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه، في سياق توحيد ومواءمة المعايير التقنية للتجارة الإلكترونية، تفضي إسهامات القطاع الخاص في سياسات التجارة الرقمية إلى معايير أكثر متانة تراعي احتياجات الأعمال التجارية في البلدان النامية.

٣٤- وأقر العديد من المندوبين والمتكلمين بالطابع الشامل للتكامل الرقمي وبال الحاجة إلى اتباع نهج منسق أو متكامل متعدد الجهات المعنية صاحبة المصلحة في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ينبغي أن يشمل الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتتيح منصة التجارة الإلكترونية للجميع مستوى من التنسيق في هذا الصدد، ينبغي مواصلته، وتحتاج إلى الدعم المستمر من جانب الجهات المانحة والشركاء وإلى الاستخدام المتزايد من قبل المستفيدين. ويلزم التعاون أيضاً في إيصال هذه المساعدة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأيد بعض المندوبين إدماج التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها في حافظة المعونة من أجل التجارة، ولا سيما في سياق سياسات التجارة وقواعدها التنظيمية.

٣٥- وشدد عدة مندوبين على احتياجات البلدان النامية من المساعدة التقنية التي تندرج ضمن سبعة مجالات سياسية محددة في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وبخاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية وبإنجاز الإحصاءات والمقاييس لإرشاد السياسات وبناء أو تكييف نظم الدفع الخاصة بالتجارة الإلكترونية والحصول على التمويل. وشدد عدة مندوبين ومتكلمين على ضرورة مواصلة زيادة الوعي بقضايا التجارة الإلكترونية لدى الجهات المعنية صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص في البلدان النامية، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والآراء بين المؤسسات في إطار المجالات السياسية ذات الصلة.

٣٦- وأشار العديد من المندوبين والمتكلمين إلى أنه لا توجد إحصاءات رسمية بشأن التجارة الإلكترونية العالمية العابرة للحدود وإلى أن أغلبية البلدان النامية ليست لديها إحصاءات محلية بشأن التجارة الإلكترونية. واقترح المندوبون والمتكلمون أن يعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل وضع بيانات بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وهو ما سيتطلب التنسيق على الصعيد الوطني لضمان إشراك النظم الإحصائية الوطنية والوزارات الأخرى ذات الصلة في جهود بناء القدرات والمناقشات بشأن

وضع هذه الإحصاءات. وأخيراً، يجري بالفعل التعاون وإنشاء الشراكات بين المنظمات الدولية من أجل تعزيز منهجية وتوافر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الرقمية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام المؤسسات التجارية لهذه التكنولوجيا.

٥ - آفاق المستقبل

٣٧- توخت الجلسة الختامية غير الرسمية تحديد برنامج عمل الدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسلط المشاركون، وهو خبير استشاري وباحث في مجالات التنمية والحوكمة وحقوق الإنسان وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت، الضوء على بعض النقاط الرئيسية البارزة في المناقشات السابقة.

٣٨- أولاً، الاقتصاد الرقمي معقد ومتنامٍ، ولكنه ليس منفصلاً عن الاقتصاد الأوسع نطاقاً أو بديلاً له. وينبغي النظر إلى الاقتصاد الرقمي على أساس أنه يرسى ويكيف ويعزز النشاط الاقتصادي. ومن المهم استكشاف أفضل السبل لإدماج أنماط الاقتصاد القديمة والجديدة.

٣٩- وثانياً، للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أهمية في السياقات المحلية والدولية على حد سواء. ولا ينبغي الاهتمام فقط بنطاقهما بل كذلك بأثرهما. ويتمثل الهدف الرئيسي في زيادة قيمتهما الاقتصادية، باعتبارهما مشروعاً إنمائياً وليس إحصائياً. وفي الأسواق المحلية، ينبغي أن يعزز نمو التجارة الإلكترونية الاقتصادات المحلية بطريقة شاملة، تمكن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وصاحبات مشاريع الأعمال والأعمال التجارية الريفية من الاستفادة. كما ينبغي زيادة التجارة العابرة للحدود فيما بين البلدان النامية. ويكسب جني فوائد التجارة أهمية بالنسبة لمؤسسات الأعمال المحلية، ولا سيما في أفريقيا.

٤٠- وثالثاً، ليس الاقتصاد الرقمي حلاً سحرياً، إذ لا يتيح فرصاً فحسب، بل ينطوي كذلك على أخطار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفجوات الرقمية وبالفجوات في مجال التنمية بشكل أعم. وتتفاوت قدرات البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الإلكترونية. وعلى الصعيد الوطني، تشتد حدة التحدي في أقل البلدان نمواً. وأكبر عائق لمشاركة الأفراد في الاقتصاد الرقمي هو الفقر، الذي يعني نقص الموارد ورؤوس الأموال والمهارات. وتتسم الفجوات الرقمية بطابع الإدامة الذاتية. وينبغي أن تركز نهج السياسات على تعظيم الفرص التي يتيحها قطاع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وعلى تخفيف وطأة المخاطر التي ينطوي عليها.

٤١- ورابعاً، يلزم اتخاذ أنواع عديدة ومختلفة من الإجراءات السياسية. فسد الفجوة الرقمية مسألة بالغة الأهمية، ولكن الأمر لا يتعلق بالربط بشبكة الإنترنت أو بالقدرة على تحمل التكاليف فحسب، وإنما كذلك بالقدرات والمحتوى. ويشمل ذلك الأطر القانونية والتنظيمية التي تيسر المنافسة والاستثمار والتجارة الإلكترونية من خلال حماية البيانات والتوقيعات الرقمية وأمن الفضاء الإلكتروني. ولأطر غير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطر التجارة العابرة للحدود أيضاً أهميتها. وينبغي أن تشكل تنمية المهارات أولوية. ويستلزم الطابع المتعدد الجوانب والقطاعات للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي نهجاً كلياً، تتعاون فيه وزارات مختلفة وتتخذ جهات معنية مختلفة إجراءاتٍ في إطاره.

٤٢- وخامساً، يتغير الاقتصاد الرقمي بسرعة، ويُحول بالفعل طبيعة الأسواق في البلدان المتقدمة. وتواجه البلدان النامية تحديات كبيرة، ومن المهم التفكير في الخطوة المقبلة. ووجود

بيانات ملائمة زمنياً وموثوقة وأكثر دقة مسألة أساسية لتحقيق التنمية. وينبغي معالجة النقص الحالي في البيانات. ومن شأن إجراء استعراض لتجربة منصة التجارة الإلكترونية للجميع أن يساعد في تحديد المجالات المحتملة لزيادة قيمة هذه التجارة والتجارب الإيجابية التي يمكن أن تتعلم منها الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية والجهات المانحة. ويمكن أن يركز فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على واحدة أو اثنتين من القضايا البالغة الأهمية في كل دورة. ومن المسائل التي أثّرت خلال الدورة الأولى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وقدرات مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة على الاستفادة من فرص التجارة الإلكترونية؛ والبعد الجنساني للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والإمام الرقمي؛ وآليات الإيصال؛ والمنصات المحلية؛ وفرض الضرائب؛ وسياسة المنافسة. وعمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية قيّمة، ويمكن إعداد مزيد من الدراسات لآثار التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على الاقتصادات الوطنية وفردى القطاعات.

٤٣ - وشدد العديد من المندوبين على أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، باعتباره محفلاً قيماً للحوار الذي يركز على البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وأشاروا إلى أهمية إسهاماته في إيجاد فرص لتسخير الاقتصاد الرقمي من أجل التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد. وأتاحت الدورة الأولى فرصة ناجحة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وأخيراً، اتفق العديد من المندوبين على جدوى مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وشدد العديد من المندوبين والمتكلمين والمشاركين في حلقة النقاش، طوال المناقشات، على قيمة ووجاهة التحليلات والتوصيات السياساتية الواردة في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧.

جيم - الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

التوصيات السياساتية المتفق عليها

٤٤ - أعد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفقاً لاختصاصاته^(١)، توصيات سياساتية متفقاً عليها استُخلصت من المناقشات التي جرت خلال الدورة، لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (انظر الفصل الأول).

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٥ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، السيد محمد شميم أحسن

(بنغلاديش) رئيساً له والسيدة نجوى الشناوي (مصر) والسيد تافو لوميسست (إستونيا) نائبين للرئيس - مقررین.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٦- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EDE/1/1. وبالتالي، كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
- ٣- مناقشة بشأن البعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، تناول الفرص والتحديات المرتبطة بذلك؛
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛
- ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٧- وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية (انظر المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٨- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبي الرئيس - المقررین بوضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الأولى بعد اختتامها.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي
المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
- ٣- تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية؛
- ٤- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛
- ٦- اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

العراق	إثيوبيا
عمان	أذربيجان
غانا	الأرجنتين
غواتيمالا	إسبانيا
فرنسا	أستراليا
الفلبين	إستونيا
فنلندا	إكوادور
كازاخستان	ألمانيا
كندا	أوغندا
كوبا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
كوستاريكا	باكستان
الكونغو	البرازيل
الكويت	بربادوس
كينيا	بروني دار السلام
ليسوتو	بلجيكا
مصر	بنغلاديش
المغرب	بنما
المكسيك	بوتسوانا
ملاوي	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
المملكة العربية السعودية	بيرو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	تركيا
موريشيوس	توغو
موزامبيق	الجزائر
ميانمار	جزر البهاما
النرويج	جزر القمر
النمسا	جمهورية تنزانيا المتحدة
نيبال	جمهورية الكونغو الديمقراطية
نيجيريا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
نيوزيلندا	جيبوتي
الهند	ساموا
هنغاريا	سري لانكا
هولندا	سنغافورة
اليابان	السنغال
	السويد

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/EDE/1/INF.1

- ٢- وحضر الدورة ممثلو عضو المؤتمر التالي:
الكرسي الرسولي
- ٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:
دولة فلسطين
- ٤- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
- ٥- وحضر الدورة ممثلو أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية
- ٦- وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٧- وحضر الدورة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية:
الهيئة العامة:
المنظمة الدولية للمستهلكين
منظمة مهندسي العالم
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية
فئات أخرى:
اتحاد النقل الجوي الدولي